

July 2013 — Issue: 24



## EIoD Newsletter



Inside this issue:

حوكمة الشركات  
٢٠ عاما علي  
القاعدة الذهبية  
لحوكمة الشركات في  
المملكة المتحدة إما  
الالتزام أو التفسير  
ص ٣

Good corporate governance a factor in securing more capital  
ص ٦



إيضاح من الهيئة  
العامة للرقابة  
المالية بشأن ما يتم  
نشره في وسائل  
الإعلام منسوبا إلى  
الهيئة  
ص ٢

حوكمة الشركات  
تزيد الثقة  
بالاقتصاد وترفع  
معدل الاستثمارات  
ص ٦

سؤال وجواب  
ص ٥

### Contact us

Address: 20 Emad Eldeen Street, Second Floor, Cairo, Egypt

Tel.: 25797368 ex.114

E-mail: [research@eiod.org](mailto:research@eiod.org); [germine.edward@efsa.gov.eg](mailto:germine.edward@efsa.gov.eg)

أخبار من مصر**إيضاح من الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن ما يتم نشره في وسائل الإعلام منسوبيًا إلى الهيئة**

بالإشارة إلى ما تناوله بعض المواقع الإخبارية ووسائل الإعلام عن ترشيحات لرئاسة الهيئة العامة للرقابة المالية، وفى إطار دور الهيئة فى الحفاظ على استقرار الأسواق وسلامتها وعلى مصالح المتعاملين فيها، تود الهيئة أن توضح ما يلي :

أولاً: سبق أن صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٤ لسنة ٢٠١١ بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة تنتهي فى ٣٠ من يونيو ٢٠١٣، وذلك تنفيذًا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق و الأدوات المالية غير المصرفية.

ثانياً: قام السيد الدكتور رئيس الهيئة فى شهر مايو ٢٠١٣ بمخاطبة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ اللازم لاستصدار قرار بإعادة تشكيل مجلس الإدارة وتحديد رئيس الهيئة وباقى أعضاء المجلس، وذلك حتى يتم تسليمهم مهام إدارة الهيئة نظراً للطبيعة الرقابية الخاصة للهيئة والمسئوليات والمهام التى يضطلع بها مجلس إدارتها.

ثالثاً: لم يصدر حتى اليوم الأحد الموافق ٢٠١٣-٧-٧ قرار من رئيس مجلس الوزراء بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة او تعيين رئيس جديد للهيئة، ووفقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق و الأدوات المالية غير المصرفية، يقوم السيد الدكتور نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة بمباشرة اختصاصات رئيس الهيئة.

رابعاً: تواظب الهيئة على أداء أعمالها الرقابية والتنظيمية المحددة فى القوانين وذلك فى إطار الضوابط والأعراف والأحكام القانونية والقرارات الرسمية الصادرة والمنظمة للعمل فى هذه الحالات.

وأخيراً، تهيب الهيئة بالسادة الإعلاميين توخي الدقة فى نشر تصريحات لأفراد واستخدام اسم الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذه التصريحات فى الوقت الحالى، وتؤكد أن كافة التصريحات والبيانات الرسمية إنما تنشر فقط على موقعها الإلكتروني وفقاً لما جرى العمل به.

[http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2\\_ar/EFSA%20News/News296.htm](http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/EFSA%20News/News296.htm)

**الهيئة العامة للرقابة المالية تصدر كتاباً دورياً لشركات السمسرة وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية كتابها الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ لشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، والذي تؤكد الهيئة من خلاله على عدم جواز تعامل المديرين والعاملين بهذه الشركات وأقاربهم حتى الدرجة الثانية بنظام الشراء بالهامش من خلال الشركات التي ينتمون إليها والحاصلين على موافقة الهيئة بالتعامل من خلالها طبقاً للمادة ٢٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، مع إمكانية تعاملها بهذا النظام من خلال شركة سمسرة أخرى بعد الحصول على موافقة من الهيئة وطبقاً لموافقة مجلس إدارة كل من الشركتين طبقاً للمتطلبات الواردة بالمادة ٢٣٧ من اللائحة التنفيذية المشار إليها.

**لقراءة الرابط انقر على الرابط أدناه**

[http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2\\_ar/EFSA%20News/News298.htm](http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/EFSA%20News/News298.htm)

## حوكمة الشركات

٢٠ عاما علي القاعدة الذهبية لحوكمة الشركات في المملكة المتحدة إما

الالتزام أو التفسير Comply or Explain



أ. طارق يوسف - شريك رئيسي في جرائت ثورنتون محمد هلال - مصر

لمجلس الإدارة ومن أهمها لجنة المراجعة في حين صدرت تعليمات حوكمة الشركات للشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية من هيئة سوق المال سابقا - حاليا الهيئة العامة للرقابة المالية - تلزم تلك الشركات بإنشاء ثلاث لجان علي الأقل وهي : لجنة المراجعة ولجنة المخاطر ولجنة المكافآت وكذلك تعليمات البنك المركزي المصري بشأن حوكمة البنوك والتي تتطلب من البنوك المصرية الخاضعة لأشراف البنك المركزي المصري الالتزام بإنشاء أو تطوير نظم الحوكمة لديها وكذلك الالتزام بتعليمات الحوكمة والتي منها قواعد جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل تعيين عضوين تنفيذيين علي الأقل في مجلس الإدارة وأن تكون مدة عضوية العضو غير التنفيذي في المجلس لا تزيد عن فترتين بحد أقصى ست سنوات وإنشاء لجنة حوكمة وترشيحات ولجنة مخاطر ولجنة مرتبات ومكافآت وهكذا.....

ولعل من يتعامل في أسواق المال والمستثمرين الأفراد أو الكيانات الاستثمارية - مثل صناديق الاستثمار - يعلم جيدا مدى الحاجة إلى المرونة والاستفادة من التجربة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات ولذلك كان المبدأ الذي وضعه سير ادريان كادبوري منذ ٢٠ عاما هو "إما الالتزام أو التفسير"، كان له تأثير عميق على القواعد العالمية لحوكمة الشركات ، فلقد تجنب استخدام القواعد الأيديولوجية الثابتة وركز اهتمامه على اختلاف الخيارات والثقافات مع توفير خطوط إرشادية عريضة والتي كانت بمثابة مبادئ عامة يتم الاسترشاد بها .

### الاجتماع السنوي العشرين لمجلس التقارير المالية لميثاق حوكمة الشركات في المملكة المتحدة:

ركزت قواعد حوكمة الشركات البريطانية بشكل رئيسي على العمل على مجلس الإدارة الأحادي - وهو المجلس الذي يجمع بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين في مجلس واحد - وعلى دور المراجعين في المملكة المتحدة، ومن المدهش أن بعض تلك القواعد قد لاقت استجابة سريعة في أوروبا وبالأخص قاعدة "يجب أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أعضاء مستقلين عن الشركة".

بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما علي صدور تقرير كادبوري في المملكة المتحدة عن حوكمة الشركات المقيدة في بورصة لندن للأوراق المالية وظهور مبدأ "إما الالتزام أو التفسير" لأول مرة ضمن مبادئ حوكمة الشركات، فمنذ أن تم الإعلان عن "ميثاق كادبوري لحوكمة الشركات" تم نسخه وتبنيه في كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي أكثر من ٦٠ دولة أخرى في العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد قاعدة بيانات معهد حوكمة الشركات الأوروبي الخاصة بقواعد حوكمة الشركات والتي تتمتع بقبول عام باعتبارها من أكثر قواعد البيانات شمولاً وتحديثاً إذ تتضمن ما يزيد على ٣٥٠ قاعدة واشتراط قانوني ووثائق لها طابع قانوني ([www.ecgi.org/codes](http://www.ecgi.org/codes))، ووصلت الذروة في عام ٢٠٠٢ حيث تم نشر ما يزيد على ٣٠ مستند من هذا النوع في عام واحد، وظهر بذلك الترحيب لمبدأ "إما الالتزام أو التفسير" كأداة مرنة وجديدة يمكنها تحسين حوكمة الشركات بدون الحاجة إلى القوانين والقواعد غير المرنة والمرهقة ، وهي مبادرة ظهرت في المملكة المتحدة بعد أن باتت ظاهرة الإدراك المتأخر للفضائح المالية ظاهرة عالمية، وعلى غير رغبته فقد حصل سير ادريان كادبوري رئيس لجنة كادبوري على الأيقونة العالمية لمبدأ حوكمة الشركات، ولعلنا نتساءل ما الذي يفسر القبول العالمي لقاعدة كادبوري؟ فعلى الرغم من أن توصيات الميثاق كانت حقيقية لم تكن مطروحة للنقاش، فقد كان يُنظر إليها على إنها مكمل لاقانون شركات المملكة المتحدة وتغطي الفجوة بين القوانين والتشريعات وبين ما هو مأمول من أفضل الممارسات وذلك في بيئة العمل المؤسسي الاستثماري المسيطر على السوق بلندن في بداية التسعينيات من القرن العشرين ، وقد كان دائما من رأينا في الندوات وحلقات النقاش التي تدور عن حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية أنها تعمل علي سد الفجوة بين القوانين والتعليمات السارية وبين الواقع الفعلي وما تفرضه الظروف الراهنة التي تنشأ بعد فترة من صدور تلك القوانين والتعليمات وهو ما يسمى بالبعد الزمني بين صدورهما وتعديلها لتواكب العصر والتي قد تتطلب إجراءات كثيرة وفي بعض الأحيان تكون معقدة فضلا علي الفترة الزمنية لأصداها لتصبح سارية ومثال ذلك لا يوجد في القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بالشركات المساهمة والقانون ٩٥ الخاص برأس المال نص علي إلزام الشركات المساهمة بإتباع نظام الحوكمة مثل إنشاء لجان تابعة

بصياغة قواعد حوكمة الشركات أو التوصيات التي تناسبها في حين تقوم المملكة المتحدة بتنقيح المعايير لديها بشكل مستمر، فلقد سهل مبدأ "إما الالتزام أو التفسير" تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من خلال هذه القاعدة ولكن في حدود، فقانون المملكة المتحدة على سبيل المثال لا يتبنى توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فيما يتعلق بإشراك العاملين في الإدارة، وربما قدم معظم الشركات المساهمة العامة في المملكة المتحدة تفسيراً لعدم الالتزام بهذه القاعدة على الرغم من أن تفسير سبب عدم الالتزام عادة ما يسبب نوعاً من الارتباك.

ولذلك فقد سعى الميثاق الألماني "Tabaksblat" عام ٢٠٠٣ وميثاق "King 3" في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٩ لتجنب مبدأ "التفسير" باستبدال مصطلح "الالتزام" بمصطلح "التطبيق"، فلقد كان الشعور بأن مبدأ "إما التطبيق أو التفسير

"( Apply or Explain ) بدلاً من "إما الالتزام أو التفسير" (Comply or Explain) سوف يسمح لمجلس إدارة الشركات المساهمة العامة الانحراف عن القاعدة الذهبية للحكومة بدون الشعور بالذنب ، فلقد أتاحت العبارة الجديدة فرصة لعدم التركيز على أفضل الممارسات والاهتمام الأكبر بالأفصاح والشفافية .

يمتلاً الميثاق بتفسيرات لأنواع عدم الالتزام عن واحدة أو أكثر من المبادئ المذكورة فيه، إلا أن عبارة واحدة يمكن أن تشير إلى أن الشركة قد التزمت بقواعد حوكمة الشركات وعبارة أخرى يمكن أن تعبر عن أن الشركة لا تلتزم بقواعد الحوكمة، ولقد أظهرت التجربة على مدار العشرين عام الماضية استحالة صياغة مقياس مُعبر يعبر عن "أفضل الممارسات" لكافة الشركات المساهمة العامة، وعلى المستوى القومي فإن الشركات التي لم تقم بالالتزام بالقوانين لا تسمح بحدوث التنوع في تطبيق قواعد "حوكمة الشركات" ، ومن المفترض أن قواعد المرونة وأفضل الممارسات في أوروبا يمكن أن تحقق المرجو منها مع قواعد حوكمة الشركات التي لا تركز فقط على الالتزام وإنما تصر على التفسير في حالة عدم الالتزام.

وأخيراً فإن أكثر الطرق المتعارف عليها عند وضع معيار الإفصاح هو الاستفادة من ممارسات هيئة الأوراق المالية والتداولات الأمريكية SEC وتوفير تعليمات مفصلة لتقديم التفسيرات بدقة وبشكل كامل وعلى فترات منتظمة، أما فيما يخص أوروبا فإن الطريقة البريطانية لوضع مبادئ الإفصاح تعد من أفضل الطرق المناسبة حتى الآن ، أو عن طريق تبني " مجلس التقارير المالية مبدأ "لا يهتم الالتزام ولكن ينبغي التفسير"

"Do not comply but Just Explain" Marco Becht.

تعارض فكرة تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة الشركات واللجان التابعة للمجلس مع ثقافة وواقع والقوانين المعمول بها في أوروبا وأيضاً في الوطن العربي ، وقد حرصت الشركات العائلية والتي تتخذ شكل الشركات المساهمة على أن يكون لديها مراقبين خارجيين لأرباح العائلة بدلاً من أعضاء مجلس الإدارة الذين من المفترض أن يقوموا هم بالحكم المستقل، أما في الشركات الكبرى فيتم تعيين نصف أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين المستقلين، إذ أن هناك توجه شديد لتخفيف وطأة حامي الأسهم على مراقبة أداء الشركات بوجود أفراد محايدين، وقد كانت المقاومة لهذه الفكرة شديدة في القرن الماضي ، وبدأت بعض الدول في تطبيق مفهوم الإدارة المستقلة وإصدار الموائيق والمبادئ التي تحكم عمل الشركات المساهمة وخاصة الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وهو ما يطلق عليها الشركات المساهمة العامة لوجود لها أسهم تتداول في بورصة الأوراق المالية بين عامة الأفراد وارتباط ذلك بمفهوم الملكية العامة لمجتمع التداول ، وفي عام ١٩٩٩ المعدل عام ٢٠٠٤ ، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بالتأكيد على "قدرة مجلس الإدارة على ممارسة الحكم الموضوعي على شئون الشركة على الأخص من الإدارة" وذلك عن طريق المبدأ الأول والمبدأ السادس لحوكمة الشركات المطبق دولياً، ولقد تم دعوة العديد من الدول التي تتبنى قواعد الحوكمة فيها إما لتعيين أعضاء مستقلين أو تقديم تفسير لمخالفة ذلك ، ولقد قام عدد كبير من الشركات بمخالفة ذلك بدون تقديم تفسير وهو ما يسمى بمخالفة القاعدة الذهبية للحكومة وهي "إما الالتزام بقواعد حوكمة الشركات أو تفسير سبب عدم الالتزام"

وهنا يجب أن نوضح أن عدم الالتزام ببعض مواد قواعد حوكمة الشركات ليست هي المخالفة في حد ذاتها ولكن عدم تفسير أسباب عدم الالتزام تعد في حد ذاتها هي المخالفة ، فقد توجد لدى الشركة مبررات قوية تجعلها لا تلتزم ببعض مواد حوكمة الشركات وعلي سبيل المثال في الأزمة العالمية الأخيرة لجأت بعض الشركات الكبرى إلي عدم الالتزام بفصل مناصبي رئيس مجلس إدارة الشركة عن العضو التنفيذي أو المنتدب وذلك توفيراً للنفقات وتوحيداً للقرارات إلي أن تهدأ أثار الأزمة المالية وتستعيد الشركات توازنها في الأسواق المالية ومن تلك الشركات شركة جنرال موتورز الأمريكية وبعض الشركات التي تعمل في مجال البترول والطاقة لجأت لذلك لعدم توافر المهارات والخبرات الكثيرة لتتمكن من الفصل بين الوظيفتين .

وعلى الرغم من ذلك فإن القبول الواسع لاشتراطات ميثاق "كادوري" لا يعني أن أوروبا قد تقبلت قواعد حوكمة شركات المملكة المتحدة بالكامل، فالأطراف ذات الصلة في أوروبا تقوم

**شرح عن " أمثلة توضيحية للأمور التي تخل باستقلالية عضو مجلس الإدارة و الشروط الأساسية  
الازمة لعضوية لجنة المراجعة" دليل عمل لجان المراجعة\* عن مركز المديرين المصري – ٢٠٠٨**

**أمثلة على الأمور التي تخل باستقلالية عضو مجلس الإدارة**

العلاقات المصرفية  
المتنامية أو العلاقات  
التي تتعلق بدائنين  
أخرين.

العلاقات الشخصية،  
سواء العائلة، أو  
الصدقة، أو أية  
ارتباطات أخرى من  
هذا القبيل.

سابقة التعيين في الشركة، بما في  
ذلك كونه من المؤسسين، أو  
كونه من الموظفين.

علاقات الأعمال، علي سبيل  
المثل، تقديم الخدمات السابقة أو  
الحالية كمستشار أو مراجع أو  
كاستشاري خارجي، أو تشابك  
المصالح التي تتعلق بالالتزامات  
التعاقدية.

إدارة شركتين ذات أنشطة  
متداخلة في وقت واحد، فعندما  
يكون مديراً لشركة أخرى قد  
يضعف ذلك من استقلاليته  
بسبب علاقته بالشركة الأخرى  
أو بمجلس الإدارة، وبصفة  
خاصة إذا كان ذلك العضو  
يعمل في لجنة المكافآت  
الخاصة بالشركتين في أن  
واحد .

المعرفة العميقة بأعمال المراجعة وبالأمور المالية والمحاسبية والقوانين  
واللوائح المنظمة لعمل الشركات.

النزاهة والأمانة.

القدرة علي تخصيص وقت ومجهود كافيين للعمل.

المعرفة بمجالات العمل المختلفة بالشركة، ومجالات الصناعة،  
والمنتجات ، والخدمات.

المعرفة بالمخاطر وعمليات الرقابة.

**الشروط الأساسية لعضوية  
لجنة المراجعة**

\* تم إعداد دليل عمل لجان المراجعة في ضوء أفضل الممارسات الدولية للجان المراجعة كما تمت مراجعته بواسطة عدد من الخبراء المصريين وكذلك خبراء هيئتي سوق المال والبورصة المصرية. ويعد هذا الدليل مكملاً لما ورد بدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين في أكتوبر ٢٠٠٥. وهذا الدليل استرشادي يهدف لتحسين ممارسات لجان المراجعة بالشركات المصرية. وتكمن أهمية هذا الدليل المحوري للجان المراجعة في ضبط أداء الشركات وفي التأكد من التزاماتها بمعايير الحوكمة.

## أخبار من العالم

### .. وأخيراً حوكمة الشركات إلزامية

أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية قرار رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها، ويأتي إصدار هذه القواعد في ظل ما نصت عليه المادة رقم ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال، وتنظيم نشاط الأوراق المالية، "بأن تصدر الهيئة نظاماً خاصاً للحوكمة"، ذلك بالإضافة إلى أحكام المادة رقم ٢١٧ من المرسوم بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢، بإصدار قانون الشركات وتعديلاته التي تنص على أن تضع الجهات الرقابية المعنية قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها، بما يحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، كما تبين الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

<http://www.alqabas.com.kw/node/777017>

### Good corporate governance a factor in securing more capital, says IFC

By Donnabelle L. Gatdula

The International Finance Corp. (IFC), the investment arm of the World Bank has stressed the need for companies to adhere to good corporate governance efforts to gain easier access to capital from funding institutions. IFC senior investments officer Eduardo Miranda, in his speech at the 2013 Investor's Forum sponsored by the Institute of Corporate Directors, said governance improvements are a significant factor in securing more capital. He cited an energy company which was able to secure capital of \$4.5 million due to governance improvements.

<http://www.thenational.ae/business/industry-insights/economics/study-finds-mena-lags-in-corporate-governance>

### حوكمة الشركات تزيد الثقة بالاقتصاد وترفع معدل الاستثمارات

قال الخبير الاقتصادي الدكتور احمد الحسيني إن هناك محددات خارجية وأخرى داخلية للحوكمة في الشركات. وتعرف الحوكمة بأنها النشاط الذي تقوم به الإدارة ويتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء ويتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة وفي بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات والنظم.

حيث قال إن المحددات الخارجية تشتمل على المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات. وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس، وكفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات. وأشار إلى أن المحددات الداخلية تشمل القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة فضلا عن توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف .

مبيناً أن الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والعمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين .

إلى جانب دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية ومساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح وإيجاد فرص العمل.

<http://www.mubasher.info/ISX/news/2357857/%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA>